الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
15 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الثانية**

**محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد توسكانو (نائب الرئيس) . . . . . (سويسرا)

المحتويات

البند ٣٨ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-57317 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ٣٨ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية** (A/60/65-E/2005/13)

١ - **السيدة التلاوي** (الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): قدمت تقرير الأمين العام عن المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/60/65-E/2005/13) وقالت إن قرار الجمعية العامة ٢٥١/٥٩ المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قد أكد من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وللسكان في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية، بما في ذلك الأرض والمياه. وأعربت عن الأمل في أن تجري معالجة القضية في إطار مفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

٢ - وأضافت قائلة إن التقرير يظهر بشكل قاطع أن السبب الرئيسي للضرر الاجتماعي - الاقتصادي على الشعب الفلسطيني لا يزال هو الاحتلال الإسرائيلي. ويركِّز التقرير على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، وخصوصاً بسبب هدم الديار وتدمير المحاصيل. وتواصل حدوث خسائر هامة في الإنتاج الزراعي بسبب عرقلة سُبل الوصول إلى الأراضي المزروعة، كما أن فرض تقييدات على تحركات البضائع والأشخاص قد ضاعف الأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب تأثيراتها على العمالة والصحة والتعليم.

٣ - ومضت قائلة إن عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة قد إزداد بنسبة ٦ في المائة في سنة ٢٠٠٤. وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن حوافز مالية غير عادية للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية؛ زيادة على ذلك من المتوقَّع أن يزداد عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان السوري المحتل بعدد ٠٠٠ ١٥ شخص على مدى السنوات الثلاث التالية.

٤ - وقالت إن قرار الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية (د إ-١٠/١٥) قد أقرّ الفتوى الصادرة من محكمة العدل الدولية بأن إنشاء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي. ومع ذلك، استمرت إسرائيل في الإنشاء في الضفة الغربية؛ وسيمتد الجدار العازل عندما يستكمَل إلى ٦٧٠ كيلومترا. كما أن تدمير الأرض والممتلكات من أجل إنشاء الجدار سوف يدوم طويلاً وسوف يقوِّض قدرة الفلسطينيين على الإفاقة من الوضع إذا ما سمح الموقف السياسي بهذا.

٥ - ومضت قائلة إن تدمير البنية التحتية الخاصة بالمياه والمرافق الصحية أسفر عن نقصان فيما يخص الفرد من توافر المياه، وأسفر كذلك عن تلوُّث مياه الشرب. إضافة إلى ذلك فإن الحالة التغذوية للسكان قد تدهورت، مع ما نتج عن التخريب والتدمير خصوصاً بين الأطفال. وقد انخفض الاستهلاك العام من الأغذية لدى الأُسر المعيشية الفلسطينية بنِسَب تتراوح من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويعتبَر ربع الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة غير قادرين على إطعام أنفسهم بشكل وافٍ حتى مع ما يقدَّم إليهم من معونة غذائية.

٦ - ومضت قائلة إن الأطفال هم أكثر الأشخاص تأثراً بالصراع وتبدو عليهم علامات الكرب المعتادة وخصوصاً على أولئك الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين وفي الأسر

المعيشية الأفقر في قطاع غزة. كما تتعرَّض حياة الأُسر وصحتها أيضاً لخطر القلق المزمن وقلة الاحترام الذاتي وشعور بفقد السيطرة: إذ يقال أن نسبة ٣٠,٨ في المائة من الأطفال قد تعرضوا لنوع ما من العنف. إضافة إلى ذلك فإن الاختلالات في الدوام المدرسي في الضفة الغربية طوال ثلاث سنوات مدرسية متتالية أدت إلى مزيد من التدهور في إنجازات الطلاب.

٧ - وأوضحت أن التجزئة الجغرافية قد أدت إلى تدهور الاقتصاد العام للأرض الفلسطينية المحتلة. فندرة الأراضي، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة والسكان الشباب يشكِّلون مزيداً من التحديات أمام التنمية الاجتماعية — الاقتصادية. وبلغ معدل البطالة، معدلاً كي يشمل أولئك الذين قطعوا الأمل في البحث عن عمل، نحو ٣٢,٦ في المائة في الربع الثالث من سنة ٢٠٠٤. وكل فرد عامل يعول ٦,٤ أشخاصاً غير عاملين وبلغت الأسر المعيشية الفقيرة ٥٨,١ في المائة أو ما يزيد على ٢,٢ مليون شخص، في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٨ - وأوضحت أن الحالة المشار إليها تجعل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥ في الأرض المحتلة في غاية الصعوبة. فالخيار المستدام لخلق ظروف أفضل ولضمان حياة كريمة وحقوق المدنيين الفلسطينيين والسوريين الخاضعين للاحتلال إنما يكمن في إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية وكذلك الجولان السوري. واختتمت قائلة إن من الأمور العاجلة ضرورة الإسراع في عملية السلام لتحقيق حل شامل، عادل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وللصراع السوري الإسرائيلي.

٩ - **السيد الصبَّاغ** (الجمهورية العربية السورية): بعد أن لاحظ أنه لم يرد ذكر التخلص من النفايات الكيميائية في مرتفعات الجولان السوري في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تساءل عمّا إذا كانت سلطات قوات الاحتلال والمصانع الإسرائيلية تواصل ممارستها الشائنة الخاصة بالتخلص من النفايات الخطرة وتساءل ما هي الآثار البيئية لهذه الأنشطة.

١٠ - وقال إنه مهتم أيضاً أن يعرف كيف أثّر احتلال مرتفعات الجولان السوري على إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية من أجل السكان في تلك المنطقة.

١١ - **السيد حجازي** (المراقب الدائم لبعثة فلسطين): أوضح أن التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا استخدَمَت مصطلح ''الحاجز barrier'' لوصف الجدار الذي تقوم إسرائيل بإنشائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وقد وجدت محكمة العدل الدولية أن الجدار غير مشروع وطالبت بتفكيكه في فتواها المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الجمعية العامة القرار د إ-١٠/١٥ واستخدِم في القرار أيضاً مصطلح ''الجدار wall''. ولذلك يجد وفده من المحيِّر أن هذا التقرير استخدَم لفظاً آخر غير الذي تم الاتفاق عليه في القرارات ذات الصلة والوثائق القانونية. وحثّ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على أن تستخدم في التقارير المستقبلية المصطلح المتفق عليه. وقال إنه حريص على أن يعرف الأرقام الراهنة الواردة في التقرير بالمقارنة إلى تلك الأرقام في سنوات سابقة. فمثل هذه المقارنة، مع استخدام الرسوم البيانية وغيرها من الوسائل، سوف تعرض على الدول الأعضاء نظرة متعمقة ودقيقة للحالة.

١٢ - **السيدة التلاّوي** (الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)): قالت إن اللجنة المذكورة قد تابعت المطالب السابقة للحصول على معلومات تتعلق بالتخلُّص من النفايات الكيميائية والنووية في الأراضي المحتلة وخصوصاً في مرتفعات الجولان. وقد اتصلت اللجنة

بعدة هيئات تابعة للأمم المتحدة مما تقع في حافظة اهتماماتها المواد النووية والكيميائية، بيد أنها لم تتلق أية إجابات. وقد تلقت اللجنة بعض المعلومات من منظمات غير حكومية، بيد أنها في غياب الدلائل الموضوعية لا تستطيع أن تقدِّم رسمياً هذه المعلومات. ومع ذلك فإن اللجنة مازالت يقظة وستواصل متابعة المسألة. وسيكون التقرير التالي أكثر وضوحاً فيما يتعلق بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في مرتفعات الجولان السوري المحتل. ومن الصعب للغاية تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لأية أراضٍ تخضع لظروف الاحتلال الحالية.

١٣ - وأشارت إلى التساؤل بشأن الإحصائيات المقارَنة التي أثارها المراقب عن فلسطين، فقالت إن التقرير قد أعدّ هذه المقارنات في بعض المجالات. وسوف تعرض التقارير التي تعدها اللجنة مستقبلاً بعض الرسوم البيانية والبيانات الإحصائية بمزيد من المقارنات المستفيضة بين السنوات.

١٤ - **السيد الغانم** (الكويت): أشار إلى استخدام التكنولوجيا في إبراز معاناة الفلسطينيين وطالب بمزيد من استخدام هذه التكنولوجيا لتعريف العاملين في الأمم المتحدة بشكل أفضل بالحالة الفعلية على الأرض.

١٥ - **السيد سيرمونيتا** (إسرائيل): تساءل ما هي هيئات الأمم المتحدة التي اتصلت بها اللجنة فيما يتعلق بمسألة التخلص من النفايات، وعمّا إذا كان بالإمكان توفير نُسَخ من المراسلات ذات الصلة إلى اللجنة.

١٦ - **السيدة التلاّوي** (الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا): قالت إن اللجنة لم تكن المصدر الأساسي للمعلومات عن فلسطين، ولكنها اعتمدت على عددٍ من الوكالات في الميدان التي كانت في وضع أفضل للإبلاغ عن الحالة. وبالنسبة للتخلص من النفايات الخطرة، فقد كتبت اللجنة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورغم أنها لم تكن هذه ممارسة شائعة، فإن مكتبها مستعد لتقديم نسخة من رسالته الموجَّهة إلى الوكالة المذكورة.

١٧ - **السيد حجازي** (المراقب عن فلسطين): قال إن استغلال إسرائيل غير المشروع للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة يترك الملاّك الشرعيين يعانون الرمضاء، محاطين بالأسوار ومجبرين على احتمال التلوُّث الذي يولِّده المحتلون الإسرائيليون. وقال إن استغلال إسرائيل وتدميرها الموارد الطبيعية الفلسطينية يتنافى والقانون الدولي ومبدأ السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية.

١٨ - وأضاف قائلاً إن قضية الموارد لا تزال في غاية الأهمية بالنسبة لحق تقرير المصير واحتمالات السلام والاستقرار في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي حماية الموارد النادرة التي تخص الشعب الفلسطيني وضمان الامتثال للقرارات والمعاهدات بشأن هذا الموضوع.

١٩ - واستطرد قائلاً إن إنشاء الجدار العازل غير المشروع في الضفة الغربية سوف يضم نسبة ٤٦ في المائة من الأراضي هناك حيث يصادر أثمن الموارد المائية لفلسطين، مما رفع أسعار المياه وقلّل بدرجة شديدة مقدار المياه المتوفِّرة للفلسطينيين. وقال إن إسرائيل تبني وتتوسّع في المستعمرات للسيطرة على مستودعات المياه الجوفية الرئيسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ليس هذا فحسب بل إنها سمحت للمستوطنين بدفن النفايات غير المعالَجَة في الأراضي الفلسطينية. وساهمت المواد الكيميائية السامة التي تخرج من المستوطنات والمصانع الإسرائيلية في تخريب الأراضي والزراعة والموارد المائية في المنطقة. وعندما انسحبت إسرائيل من قطاع غزة، فإنها لم تقم بإزالة مخلفات الحطام الخطيرة من المستوطنات السابقة، وظلّت تنقل النفايات الخطيرة إلى الضفة الغربية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالزراعة، فقد صادَر المحتلّون الإسرائيليون أصقاعاً شاسعة من الأراضي واقتلعوا ما يزيد على مليون شجرة، مغيِّرين بذلك جغرافية وبيئة فلسطين، على النحو الذي سجّلته المنظمات الدولية. وقد نتج عن الممارسات الإسرائيلية اعتماد أكبر على المعونات الغذائية وخسائر لا تحصى نتيجة تدمير المنازل والمرافق الأساسية الفلسطينية. ويجب إنهاء هذه الحالة.

٢١ - وأوضح أن المفاوضات ليست كافية؛ فالإسرائيليون يخلقون حقائق على الأرض ويجهضون مفاوضات الوضع النهائي. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته باتخاذ إجراءات لحماية القانون الدولي وحماية السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على ثروته وموارده الطبيعية، بالإضافة إلى حقه في تقرير المصير. ويتوقف السلام في الشرق الأوسط على قيام دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء وتسيطر على الموارد الطبيعية كاشتراط أساسي لدوام البقاء.

٢٢ - **السيد داتوك وان جنيدي توانكو جعفر** (ماليزيا): أعرب عن الأسف لتفاقم المشقّة الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل، بسبب التدابير الوحشية التي تفرضها قوة الاحتلال الإسرائيلية. وقد تأثر كل جانب تقريباً من حياتهم بسبب السياسات والممارسات التي تهدد الأهداف الإنمائية وتظل تؤثّر على الأحوال المعيشية.

٢٣ - وفي الآونة الأخيرة، قوَّض الجدار العازل الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال وهو يعتبَر انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي. وقال إن وفده يعيد التأكيد على دعوته إلى إسرائيل بأن تمتثل إلى فتوى محكمة العدل الدولية وكذلك إلى قرار الجمعية العامة ذي الصلة.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن السكان العرب في الجولان السوري المحتل قد عانوا من تحويل إمداداتهم المائية، ومن عدم كفاية الرعاية الصحية، والمناهج الدراسية التمييزية ومن نقص الأسواق للمنتجات الزراعية والبطالة. وكانت هناك تقارير تشير إلى دفن النفايات النووية في حاويات غير آمنة في الجولان. ويمكن لأي تسرُّب محتمل لليورانيوم المستنفد أن يسبب كارثة إيكولوجية، ودعا إسرائيل إلى أن تسمح بمراقبة دولية لبرنامجها النووي.

٢٥ - وقال إنه يحثّ إسرائيل على عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة أو إلحاق خسائر بها أو استنزافها أو تعريضها للخطر. وقال إن الحل الوحيد هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، لأن إسرائيل ليست فوق القانون، وينبغي أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وينبغي لتلك البلدان التي تدّعي أنها تعزِّز حقوق الإنسان أن تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

٢٦ - **السيد العمري** (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه بالرغم من الانسحاب الإسرائيلي الأخير من قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، فقد ساءت الحالة في الأراضي المحتلة. ولا يزال الفلسطينيون يخضعون للعقوبات الجماعية وأعمال القتل وأفعال الاضطهاد والتقييدات المفروضة على تحرُّكات الأشخاص والبضائع داخل وخارج الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو ما يعزلهم عن العالم الخارجي ويزيد من معدلات البطالة والفقر وسوء التغذية فيما بينهم.

٢٧ - ومضى قائلاً إن إسرائيل تواصل إنشاء الجدار العازل العنصري، والتوسّع في المستوطنات، وتدمير المرافق الأساسية الزراعية وإجبار آلاف من الأفراد على ترك أراضيهم والخروج من ديارهم، في انتهاك صريح للقانون الدولي. وتنكر إسرائيل على شعب فلسطين الحق في التعويض عن الخسائر الناجمة عن إنشاء الجدار العازل وحرمان السكان

العرب في الجولان السوري المحتل من حقهم في مواردهم الطبيعية.

٢٨ - وقال إن نحو ٤١,٩ في المائة من الضفة الغربية تشغله الآن المستوطنات الإسرائيلية وقد لحق الخراب أو الدمار بآلاف من بيوت العرب. وفي الجولان السوري المحتل، نُزِع من السكان العرب تقريباً جميع أراضيهم ولا تتاح لهم إلا سُبل محدودة للغاية لفرص التعليم والوظائف. وليس لديهم أية تغطية بالتأمين الصحي أو الاجتماعي من أي نوع.

٢٩ - وقال إن وفده يعيد تأكيد دعمه للشعب الفلسطيني وحقه في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة مع القدس الشرقية عاصمة لها. وحثّ المجتمع الدولي على إجبار إسرائيل على تنفيذ جميع القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط وأن تنسحب من جميع الأراضي العربية. وقال إنه ينبغي أن توقف إسرائيل جميع الأعمال القتالية على الفور وأن تستأنف مفاوضات السلام استناداً إلى مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق. وينبغي كذلك أن تفكِّك الجدار العازل وأن تعوِّض السكان العرب عن خسائرهم.

٣٠ - واختتم قائلاً إنه ينبغي أن يساعد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني على بناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية وعلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الأوسط.

٣١ - **السيد المحرقي** (البحرين): قال إن التقرير المعروض أمام اللجنة يصف بوضوح التدهور في الأحوال المعيشية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والسكان العرب في الجولان السوري المحتل. والطريق الوحيد لتحسين الحالة وضمان التنمية في الأراضي المحتلة يكمن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تواصل ضم الأراضي العربية وطرد الملاّك والتوسع في بناء المستوطنات واستتراف مصادر المياه، وتحويلها إلى المستوطنات. وتتجاهل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تماما الاستنكار الدولي لسياسة الاستيطان الإسرائيلية التي تحول دون النمو والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات الفلسطينية. وقد فشلت إسرائيل بشكل بارز في التقيُّد بالتزاماتها الدولية كدولة احتلال. وهي تعتزم زيادة عدد المستوطنين في الجولان السوري المحتل بعددٍ آخر يبلغ ١٥ ٠٠٠ مستوطن في السنوات الثلاث القادمة، ومواصلة إنشاء الجدار العازل غير المشروع، مما يضاعف محنة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في انتهاك سافر للقانون الدولي. وقال إن سياسة إسرائيل التمييزية فيما يتعلق بتوزيع المياه في الجولان السوري المحتل إنما تهدف إلى حرمان المزارعين السوريين من أرزاقهم وتفضيل المستوطنين الإسرائيليين عليهم.

٣٣ - وأوضح أن وفده يعيد تأكيد تأييده للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرّف، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة على ترابه الوطني، والقدس عاصمتها. ولبلوغ هذه الغاية، فإنه يطالب بسلام عادل وشامل في الشرق الأوسط قائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، ويطالب بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وخصوصاً قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) و٤٢٥ (١٩٧٨).

٣٤ - **السيد الفرنواني** (مصر): قال إن التقرير المعروض أمام اللجنة يسجِّل مدى تدهور الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس والسكان العرب في الجولان السوري المحتل. ويبيِّن التقرير أن الاحتلال قد حال دون تنفيذ خطط التنمية الوطنية بحرمان السكان المتضررين من الحق في السيادة على مواردهم والتمتُّع بحقوقهم الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. فالفلسطينيون غير قادرين على تعبئة مواردهم الوطنية

واجتذاب الاستثمار الأجنبي أو استغلال التجارة العالمية لكي تصبح جزءاً من الاقتصاد العالمي وتطوير السياسات اللازمة لخلق الرخاء وفرص العمل.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن الاقتصاد الفلسطيني قد انكمش بشدة نتيجة لإغلاق الحدود وإقامة الجدار العازل. فالعمال لا يستطيعون إيجاد وظائف والقطاع الخاص حُرِم من سُبُل الاعتماد على خطوط الإمداد والأسواق الخارجية. كما أن التقييدات على تحركات البضائع والأشخاص ضاعفت من الأزمة الإنسانية وحالت دون تقديم الخدمات الصحية والتعليمية. كما انخفضت المرتبات وارتفعت البطالة إلى نسبة تزيد على ٤٠ في المائة.

٣٦ - وأوضح أن وفده يشعر بالقلق إزاء المضاعفات الخطيرة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للممارسات الإسرائيلية على المجتمعات المتضررة بما في ذلك التهديد البيئي الخطير الذي يشكله دفن النفايات النووية في الجولان السوري المحتل. ويجب إجبار إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها كدولة احتلال ولوقف جميع الممارسات التي تعتبر منافية للقانون الدولي وبذل الجهود لتحقيق تسوية شاملة.

٣٧ - ومضى قائلاً إن الانسحاب من قطاع غزة يجب أن تتلوه خطوات سريعة وفعَّالة لإنهاء دائرة العنف والتدهور الاقتصادي الذي يسببه الاحتلال. وينبغي مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية في أعمالها وينبغي إحياء خريطة الطريق وتنفيذها تنفيذاً كاملاً بهدف تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن.

٣٨ - **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): قال إن المشقة الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها الفلسطينيون والجولان السوري قد تفاقمت في ظل الاحتلال الإسرائيلي وليس هناك أمل كبير في أن تتحسّن الحالة. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع نهاية لحالة الحيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني من أجل تحسين آمال الشعب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى وجه الخصوص يجب بذل الجهود لتحقيق انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة. كما يجب ضمان الوحدة الوطنية الفلسطينية والسلامة الإقليمية إلى جانب حرية حركة الأشخاص والبضائع داخل الأراضي وإليها. ويجب كذلك الاحترام الكامل للحق الثابت للشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان في مواردهم الطبيعية والاقتصادية.

٣٩ - واختتم قائلاً إن إندونيسيا تؤيد تأييداً كاملاً كفاح الشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف وللعيش في وطن مستقل آمن ومزدهر. وينبغي أن يتحقق هذا الهدف من خلال المفاوضات استناداً إلى خريطة الطريق، وينبغي في الوقت نفسه أن تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها لتخفيف محنة الفلسطينيين.

٤٠ - **السيد آل ثاني** (قطر): قال إن التقرير المعروض قيد النظر يبيِّن أن الإسرائيليين مصرّون على تحدّي رغبات المجتمع الدولي والقانون الدولي على النحو المعرب عنه في جملة أمور في قرارات مجلس الأمن. فسلطات الاحتلال الإسرائيلي مصمِّمة على إحكام قبضتها على الأراضي المحتلة، مستخدِمة جميع الوسائل المتاحة تحت تصرفها لتوسيع المستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية وتدمير البيئة في المناطق التي بحوزة العرب، في محاولة لإخضاع السكان العرب وتجريدهم من حقوقهم الاقتصادية وأرزاقهم المعيشية.

٤١ - وقال إن ممارسة إسرائيل في هدم منازل الشعب غالباً بعد توجيه إنذار لبضع دقائق، وتدمير المرافق الأساسية الزراعية وشبكات المرافق الصحية إنما تنتهك الحقوق الأساسية للسكان المتضررين، ليس هذا فحسب بل إنها تضاعف من التوترات في الأراضي المحتلة. وقال إن تآكل الأراضي العربية من أجل بناء المستوطنات غير المشروعة

والجدار العازل غير المشروع إنما عمل على تفاقم الأحوال المعيشية للفلسطينيين بعزلهم عن أراضيهم وحرمانهم من سُبل الوصول إلى أماكن عملهم وبالتالي حرمانهم من أرزاقهم. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً واضحاً لا لبس فيه بشأن الاحتلال الإسرائيلي بهدف إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني والسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

٤٢ - **السيد كنعان** (المراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن الاحتلال الإسرائيلي كان له وقع الكارثة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة وسوف يجعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥ في غاية الصعوبة. فالاحتلال العسكري الإسرائيلي في غزة سوف يتواصل، حيث ستظل إسرائيل تحتفظ بسيطرتها على نقاط العبور والحدود والمجال الجوي والمياه الإقليمية، محوِّلة قطاع غزة إلى سجن كبير. وقال إن إسرائيل تستغل الموقف لبناء جدار عازل، لتوطيد دعائم مستوطناتها والتوسّع فيها في الضفة الغربية، وبذلك تعزل القدس الشرقية عن بقية الأراضي المحتلة وبالتالي فإنها تنتهك القانون الدولي.

٤٣ - وأوضح أن احتلال الجولان السوري قد عمل بشكل خطير على تمزيق حياة الأُسر السورية والمجتمعات السورية، وقد استنكرت منظمة المؤتمر الإسلامي مراراً وتكراراً رفض إسرائيل الإذعان لقرارات الأمم المتحدة بشأن ضم الأراضي وبناء المستوطنات وأعمال المصادرة وتحويل موارد المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. ويجب على المجتمع الدولي أن يطلب انسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل.

٤٤ - ومضى قائلاً إن عملية السلام في الشرق الأوسط يجب أن تمضي سراعاً استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويجب احترام الاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. ومن الأمور الأساسية أيضاً الحفاظ على السلامة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية، وضمان حرية حركة الأشخاص والبضائع إلى الأراضي وخارجها.

٤٥ - واختتم مطالباً باستئناف مفاوضات السلام وإنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها وإنهاء احتلال الجولان السوري.

٤٦ - **السيد أبو شيبة** (الكويت): قال إن حكومته تشعر ببالغ القلق إزاء الممارسات اللاإنسانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، بما في ذلك هدم البيوت، والتقييدات الشديدة على التحرُّك، وسياسات الإغلاق، واستخدام الاعتقال التعسُّفي وأعمال القتل خارج الدوائر القضائية. وقد عمل التوسّع في المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وتدمير المرافق الأساسية على غوص ملايين الفلسطينيين في مستنقع الفقر المدقع، مما ضاعف من التوتُّرات وتفاقم الصعوبات التي يجاهدون للخلاص منها. وقد أضر تلوُّث إمدادات المياه وإنشاء الجدار العازل بالاقتصاد وفرص العمل والبيئة، مما وضع النساء والأطفال تحت إرهاق كبير.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن إنشاء المستوطنات الجديدة في الجولان السوري المحتل وفرض ضرائب جائرة على السكان العرب يبدوان جزءاً من استراتيجية تهدف بشكل متعمَّد إلى إجبار السكان الأصليين على الخروج من المنطقة وعلى ترسيخ الاحتلال.

٤٨ - وقال إن حكومته ترحِّب بانسحاب إسرائيل من غزة التي تراها خطوة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأرض العربية وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمتها. وفي هذا الصدد، تؤكد الكويت من جديد دعمها لمبادرة السلام العربية التي انطلقت في بيروت في سنة ٢٠٠٢. ويعتبَر تدهور الحالة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة عقبة كبيرة أمام التنمية المستدامة. ويجب أن

تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ويجب أن يتاح للشعب الفلسطيني ممارسة جميع حقوقه وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

٤٩ - **السيد أغازاده** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن إسرائيل قد تجاهلت النداءات الدولية لإنهاء الاحتلال وأن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين تزداد سوءاً. فهؤلاء يعانون من ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الاعتماد على المعونات الغذائية وتدمير مرافقهم الأساسية.

٥٠ - وقال إن إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي بمواصلة إنشاء الحواجز. وقال إن مصادرة الأراضي والاستيلاء على موارد المياه والتأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للحواجز ستكون لها مضاعفات طويلة الأمد. ويتطلع بلده إلى أن يضع الأمين العام قائمة بجميع الأضرار المتصلة بإقامة الحواجز بحلول نهاية سنة ٢٠٠٥.

٥١ - واستطرد قائلاً إن الحالة في مجالات التعليم والصحة والزراعة والبيئة تزداد سوءاً في الأراضي المحتلة. فسكان الجولان يعانون من نقص المرافق الأساسية الصحية وفرض ضرائب على محاصيلهم وإقامة مستوطنات جديدة، والتمييز والبطالة وعدم الأمان في الوظائف واستغلال المستوطنين للمياه بشكل مفرط. وقال إن الحل لهذه المشاكل يكمن في إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية والجولان.

٥٢ - **السيد رمضان** (لبنان): قال إن أعمال اللجنة تعنى أساساً بتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية من خلال جميع الوسائل المشروعة المتاحة، وأولها هو استغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. وتعتبَر سيادة الشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية المحتلة والسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من الولاية المناطة باللجنة. وقال إن لبنان يؤيد اعتماد مشروع القرار في إطار بند جدول الأعمال الحالي لأن هذا يعتبر هاماً لالتزامها بالتنمية المستدامة.

٥٣ - وفيما يتعلق بالمستوطنات غير المشروعة، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد قرارات تؤكد على أن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، إنما هي غير مشروعة وتشكّل عقبة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسوف تحرم سياسة الاستيطان الإسرائيلية الفلسطينيين من مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة. كما أن الجدار الذي يجري إنشاؤه سوف يضم الأراضي الفلسطينية ليس هذا فحسب بل إنه سوف يؤدي إلى تآكل وتدهور التربة الخصبة وسوف يقطع معظم الموارد المائية الداخلية التي تمثّل الإمداد الرئيسي للضفة الغربية.

٥٤ - **السيد الزعبي** (الأردن): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يصوّر بوضوح أن الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد عانت نكسات خطيرة في ظل الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف أن تنمية المستوطنات غير المشروعة وإنشاء الجدار العازل والأحوال العامة للاحتلال قد ضاعفت من وطأة الفقر والجوع وعرّضت للخطر الدوام المدرسي وعملت على زيادة وطأة الفقر في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث. كما انخفضت مستويات الشمول بالتحصين، ومعدل المواليد الأحياء والتغذية والأمن الغذائي وتدهورت المرافق الأساسية بشدة في المناطق الخاضعة للاحتلال. وفيما يتعلق بالهدف الخاص بالاستدامة البيئية، فإن النفايات الخطرة والصناعية والتخلص من الفضلات الخام عملت على تلوّث البيئة بما في ذلك إمدادات مياه الشرب وأوجدت مخاطر صحية في الأجلين القصير والطويل.

٥٥ - وقال إن موقف الأردن بشأن تحقيق واستتباب سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط إنما يقوم على الاختصاصات الدولية لعملية السلام وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وهو لذلك يطالب إسرائيل بأن توقف أنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة وأن توقف تشييد الجدار العازل، وأن تعيد الممتلكات المصادرة وأن تدفع تعويضات عن الأضرار المتكبّدة.

٥٦ - وقال إن الأردن وشركاءه في السلام قد شاركوا في المشاريع الإقليمية والدولية لفائدة المنطقة وتخفيف معاناة شعوبها، بيد أن هذه المشاركة لا يجب أن تُفَسَّر على أنها موافقة على الممارسات التي تعتبَر غير مجدية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأراضي المحتلة.

٥٧ - **الرئيس:** دعا ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الكلام. ونظراً لأن الممثل السوري كان متغيباً وقتياً، دعا الرئيس ممثل إسرائيل إلى الكلام.

٥٨ - **السيد سيرمونيتا** (إسرائيل): قال إن وفده طلب بالتحديد أن يكون آخر متكلم مدرج في القائمة.

٥٩ - **الرئيس:** أخذ علماً بأن ممثل سوريا قد عاد إلى القاعة.

٦٠ - **السيد الصباغ** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده كان ينتظر وصول نسخة جديدة من نص بيانه.

٦١ - **السيد الزعبي** (الأردن): تكلم في نقطة نظام، فتساءل عمّا إذا كان من المسموح به بمقتضى النظام الداخلي لأي وفد أن يطلب بالتحديد ليكون المتكلم الأخير المدرج في القائمة.

٦٢ - **السيدة تاهتينين** (الأمين المساعد للجنة): قالت إن الرئيس باستطاعته، بمقتضى المادة ١٠٩ من النظام الداخلي أن ينادي على المتكلمين بالترتيب الذي يبدي فيه هؤلاء رغبتهم في الكلام. كما جرت الممارسة أيضاً في الجمعية العامة بالاستجابة لرغبات الوفود بشأن هذه النقطة.

٦٣ - **السيد حفاظي** (المراقب الدائم عن فلسطين): قال إن من الممارسة المتبعة أيضاً في الجمعية العامة الانتقال إلى المتكلم التالي المدرج على القائمة إذا كان وفد معيَّن غير متواجد لينبري في الكلام. ولذلك فإنه يقترح، من أجل المضي قُدُماً في أعمال اللجنة، من الأفضل النداء على المتكلم الذي يوجد في الموضع التالي على قائمة المتكلمين.

٦٤ - **السيد سيرمونيتا** (إسرائيل): قال إن التقرير المعروض على اللجنة نوقِش أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل ما يقل عن أربعة شهور ولا يعكس هذا التقرير الواقع حين ذاك أو الآن. وبالتالي، فإن اللجنة تناقش مسألة سياسية غير ذات صلة بجدول الأعمال، من خلال ممارسة متكررة تجري على خلاف الجهود المبذولة لترشيد وتحسين أعمال الجمعية العامة. زيادة على ذلك، فإن التقرير يدرس فحسب أثر الأعمال الإسرائيلية على الأحوال المعيشية للفلسطينيين، دون النظر إلى عوامل هامة أخرى مثل تلك العوامل المتعلقة بالفلسطينيين أنفسهم.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن التقرير كان أحادي الجانب ومنحازاً، وينبغي ألاّ يجيء كمفاجأة نظراً لأن هيئة تابعة للأمم المتحدة في بيروت قامت بإعداده و لم تعتَرف حتى بوجود إسرائيل في بعض مطبوعاتها. و لم يُبذل أي جهد لإدماج مطالبها مع مصادر أخرى أو مصادر أكثر حياداً. ولهذا فإن إسرائيل تدعو الأمين العام ورئيس إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى ضمان وجود استعمال أفضل لجميع المعلومات المتاحة عند إعداد التقارير مستقبلاً وتوخى الحذر في تعميم التقارير التي تسيء إلى الأمم المتحدة وتضر بسمعتها بسبب التراهة.

٦٦ - واستطرد قائلاً إن السكان الفلسطينيين، وفقاً لتقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٥، تلقوا قدراً غير متناسب من المعونة بالنسبة لحالتهم واحتياجاتهم (٢٨٨,٦ دولار للفرد)، بالمقارنة مع السودان حيث مثّلت المعونة فقط ١٨,٥ دولار للفرد. زيادة على ذلك فإن التقرير وضع السلطة الفلسطينية السابعة من بين ١٠٣ بلدان نامية في مؤشر الفقر البشري، أي متساوياً مع سنغافورة وكوبا وأعلى من معظم الدول القائمة في الشرق الأوسط. وساد عدم التناسب هذا في المعاملة التفضيلية التي يتلقاها الفلسطينيون داخل الأمم المتحدة نفسها حيث هناك العديد من الهيئات المكرّسة بشكل خالص إلى شؤون الشعب الفلسطيني، وكلها تعمل كآليات للدعاية المضادة لإسرائيل.

٦٧ - وقال إن السلطة الفلسطينية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الرفاء اليومي للشعب الفلسطيني وينبغي أن تطبِّق سيادة القانون. فالفساد والقيادة غير المختصة، والإنفاق المسرف للمعونة الأجنبية وعدم الاستقرار الداخلي هي عوامل رئيسية تضر بالأحوال المعيشية للفلسطينيين. وقبل كل شيء، تحتاج السلطة الفلسطينية إلى التصدي لمشكلة الإرهاب. وتواصل إسرائيل بذل جهودها لتحسين الحياة اليومية للفلسطينيين، من خلال خطة فض الاشتباك وبتسهيل حركة البضائع والأشخاص إلى قطاع غزة والضفة الغربية ومنها أيضاً. بيد أن وجود الهجمات الانتحارية تظهر الهوة بين الإعلانات من القيادات الفلسطينية وأفعالها.

٦٨ - وأخيرا، فإن إسرائيل تعتبر أن مسألة تقاسم الموارد الطبيعية لا بد من حلها من خلال المفاوضات الثنائية المباشرة مع أخذ جميع العوامل الهامة في الاعتبار.

٦٩ - **السيد طالب** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن بالغ القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني وحقوق المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل. وتتألف هذه الانتهاكات من ضم الأراضي وعرقلة سُبل الوصول إلى مصادر المياه وإزعاج المزارعين العرب الذين يحاولون كسب أرزاقهم. وفي الواقع، قامت الحكومة السورية في سنة ٢٠٠٤ بشراء منتجات التفاح من المزارعين السوريين في الجولان الذين حرموا من الوصول إلى الأسواق. واستدرك قائلاً إن التوقُّعات بالنسبة للمزارعين تبدو كئيبة وخصوصاً لأن ممارسة إسرائيل في زراعة الألغام المضادة للأفراد ودفن النفايات النووية والكيميائية في الجولان السوري المحتل سوف تُلحِق أضراراً بالبيئة لفترة من الزمن قادمة.

٧٠ واستطرد قائلاً إن الجدار العازل غير المشروع يجري إنشاؤه في الأرض الفلسطينية المحتلة لكي يغيِّر الحالة الديموغرافية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بهدف تكريس الوجود الاستعماري هناك ومنع إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء. وهذا دليل آخر على الإغفال التام من جانب إسرائيل للقانون الدولي، كما يصوِّره قرار البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي في سنة ١٩٨١ بضم الجولان السوري المحتل وفرض القانون والاختصاص القضائي الإسرائيليين في المنطقة.

٧١ - ومضى قائلاً إن وفده يحثّ مرة أخرى المجتمع الدولي على ممارسة الضغط على إسرائيل لإنهاء ممارساتها العدوانية في الجولان السوري المحتل والأرض الفلسطينية المحتلة، واستعادة الحقوق المشروعة والثابتة لسكان هذه الأراضي وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب على إسرائيل أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة إلى خطوط سنة ١٩٦٧ والسماح للشعب الفلسطيني بممارسة جميع حقوقه وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، وخصوصاً قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٧٢ - **السيد سيرمونيتا** (إسرائيل): تكلم ممارساً حق الردّ، فأشار إلى مسألة شراء التفاح وقال إنه مما يؤسف له أن مبادرة بناء الثقة قد أسيء تفسيرها تماماً. وليس بوسع وفده سوى أن يأسف فحسب، ذلك أن الفكرة التي قُصِد بها إظهار نوع ما من الاتصال بين سكان الجولان والجمهورية العربية السورية قد فُسِّرت بطريقة غريبة تماماً على القصد منها. وشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الدرس القيِّم بشأن احترام حقوق الإنسان والتسامح مع الشعوب والديانات الأخرى واحترام قرارات الأمم المتحدة.

٧٣ - **السيد حجازي** (فلسطين): تكلم ممارساً حق الردّ، فقال إنه يودّ الإجابة على بعض المزاعم غير الدقيقة والمضلِّلة التي أدلى بها ممثل إسرائيل. فمن السهل تجنُّب القضية الأساسية وتشتيت الانتباه عن المعلومات المقدَّمة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي والمعاهدات وقرارات الأمم المتحدة. وتبقى الحقيقة أن المشكلة سوف تستمر لحين السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه الثابت في تقرير المصير مع كل ما يتضمنه ذلك الحق، بما في ذلك السيادة الدائمة على موارده الطبيعية. زيادة على ذلك، فإن استتراف الموارد الطبيعية للشعب الفلسطيني وكذلك سيادته على تلك الموارد تنجم عن سياسة واضحة معتمدة من دولة إسرائيل.

٧٤ - ومضى قائلاً إن المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في أحدث تقرير له (A/60/271) عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧ ذكر أن احتلال الأرض الفلسطينية المحتلة ما زال يسفر عن انتهاكات هامة لحقوق الإنسان وتعاني النساء بشكل غير متناسب من هذه الانتهاكات.

٧٥ - **السيد الصباغ** (الجمهورية العربية السورية): تكلم في ممارسة حق الردّ، فقال إن ممثل إسرائيل قد فشل في أن يفهم بيانه عن المزارعين السوريين في الجولان، ومع ذلك فإن التقرير يبيِّن بوضوح أن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق هؤلاء من خلال الإجراءات الاقتصادية والعسكرية التي تحول دون بيع منتجاتهم.

٧٦ - وأضاف قائلاً إنه لا يستطيع أن يفهم كيف يمكن لممثل قوة مُحتلّة أن يتكلم عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في حين أنه يمثل حكومة كانت فخورة بانتهاك القانون الدولي وتلك القرارات ذاتها، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي لإسرائيل أن تفسِّر لماذا لم تنفِّذ تلك القرارات وغيرها من قرارات الأمم المتحدة.

٧٧ - **السيدة التلاّوي** (الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)): أجابت معلِّقة على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل، فقالت إن التقرير لم يكن أحادي الجانب ولا متحيِّزاً، وكان مبيناً على معلومات مقدمة من وكالات الأمم المتحدة. كما أن ما أشار إليها بوصفها ''وكالة تابعة للأمم المتحدة مقرها بيروت'' هي واحدة من المجالس الإقليمية الخمسة التي تعتبَر ذات صلة مباشرة وهي جزء أساسي من منظومة الأمم المتحدة.

٧٨ - واختتمت قائلة إن ممثل إسرائيل قد أشار إلى أن لجنة الإسكوا لديها جدول أعمال سياسي وهذا غير صحيح. فقد طُلِب إليها أن تُعِد تقريراً استناداً إلى ولاية محدَّدة. والمعلومات التي يتضمنها التقرير لا تمسّ سمعة الأمم المتحدة وهي مبنية على بيانات مقدمة من البنك الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) و ١٦ وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.